مجلة نظريات وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة
المجلد (37) العدد (١) يناير ٢٠٢٢
ISSN : : 2636-3860 (online)

# متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي

*أ.م.د/ محمد ابراهيم مغاوري

**الملخص**

إن الاهتمام بمسألة الصياغة القانونية ليس مجرد اعتناء بالجانب الشكلي والإجرائي، إنما الهدف منه هو الوصول إلى تطبيق دولة القانون والحكم الراشد من خلال سن تشريع جيد ومتطور، في منتهى الوضوح والدقة في الصياغة، منسجما مع الدستور وغير متعارض مع القوانين الأخرى، مفهوم عند عامة الناس وقابل للتطبيق.

ويحاول الباحث الوصول الى التوافق بين مشروعات التطوير التشريعي وتعزيز بناء المؤسسات الرياضية على المستوى الدولي وتغيير أسلوب الادارة الذاتية للرياضة باتجاه المحاسبة والشفافية وملائمة ومسايرة الصياغة التشريعية في المجال الرياضي لجهود النهوض وتطوير الدولة بشكل عام وخاصة انه اصبحت أصول الصياغة القانونية مسألة حتمية في ظل العولمة والاتجاه الدولي الحالي في توحيد القوانين أصبحت كل دولة لا تستطيع أن تسن قوانينها بمعزل عن القوانين والاتفاقيات الدولية.

ويهدف البحث إلى التعرف على متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي (٦٣) فرد، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات ومن اهم الاستنتاجات عدم تحديد ماهية الأغراض من التشريع فالسياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف والتي قد تكون ذات طبيعة اصلاحية ذات ابعاد أو اقتصادية او اجتماعية، ظاهرة التضخم التشريعي حيث ضعف الصياغة تُجبر المشرع على التعديل لنصوص قانونية قائمة مما يزيد من عدد النصوص الموجودة ضمن الجسد القانوني، ومن اهم التوصيات ضرورة الالتزام بالمراحل المقررة لإصدار التشريع والدقة والوضوح، وضرورة استخدام الاداة التشريعية المناسبة وان يكون هنالك سند لإصداره بتلك الأداة.

**الكلمات الرئيسية**

الصياغة التشريعية؛ المؤسسات الرياضية؛ الإصلاح التشريعي

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح كلية التربية الرياضية جامعة الوادي الجديد

**المقدمة :**

التشريع الرياضي هو مجموعة القواعد العامة المستمدة من القواعد القانونية ومن قواعد تنظيم المؤسسات الرياضية وقواعد الأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي لكى توضح الحقوق والواجبات والمسئوليات والاختصاصات وتنظم النشاط الرياضي والأحداث الرياضية والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات في وقت معين وفقاً لمعايير وضوابط محلية أو دولية أو عالمية وتضمن السلطة المسئولة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (٦: ٨١)

وتعد التشريعات الرياضية هي المنهاج الذى يعمل في اطاره كل المؤسسات والعاملين في المجال الرياضي وتحدد السبل التي يتطرق لها صانع القرار في المجال الرياضي بل وتتحكم في مدى تقدم مسيرة الحركة الرياضية. (٩: ٢٦٨)

ويعتمد اصلاح النظام القانوني في المجال الرياضي على الصياغة التشريعية السليمة حيث يجب أن تكون وفقا للهدف الذى وضعت من اجله، فمكنون القاعدة القانونية ومادتها الأولية يجب أن يخرج بطرق أو وسائل محددة، وعلى ذلك فإن صياغة القاعدة القانونية ضرورة لترجمة مكنونها وهذا بالنظر إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي في المجتمع المصري، فالتشريع الجيد له قدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة وافية ولفترة كافية له، وعند نظر مشروع قانون ما فلا ضرر من عمل دراسة مقارنة مع القوانين المحيطة بنا، للتعرف على التطور التشريعي الحادث في العالم، خاصة إذا كان لموضوع التشريع المقترح مرتبط باتفاقيات دولية. (٢: ٢٠١)

اصبح من الضروري احداث تغيرات جوهرية في استراتيجية التشريعات الرياضية والانفتاح على العالم الخارجي، وانتهاج سياسات واساليب مناسبة تؤدى الى استمرار كفاءة العملية الانتاجية وتأهيل الكوادر الوطنية وتوفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق نتائج مرضية. (١٠: ٤٣)

وصياغة التشريعات فن لابد لمعرفته من دراسة مستفيضة وتجربة طويلة، ومن حق له أن يمارس صياغة التشريعات أو أسندت له هذه المهمة فلابد له من أن يكون لديه قدر كبير من العلم والمعرفة في علم القانون وأصوله، ويكون عارفا بتاريخ القانون وتطوره، مدركا لظروف الزمان والمكان والبيئة التي نشأت فيها القواعد القانونية السابقة

قادرا على التفرع منها إلى الفروض التي هو راغب أو مكلف بوضع حلول لها على شكل قاعدة قانونية من صفاتها العموم والتجريد والإلزام، وصياغة التشريع لها أهمية كبيرة في تحسين النظام القانوني في الدولة، وتنقيته من الشوائب وتخليصه من حالة عدم الاستقرار. وتكمن أهمية الصياغة القانونية بكونها أداة الصائغ القانوني والتي يستطيع من خلالها إيصال الغرض المقصود من القانون المقترح. (٨: ٤٣)

**مشكلة البحث:**

ويرى الباحث إن الاهتمام بمسألة الصياغة القانونية ليس مجرد اعتناء بالجانب الشكلي والإجرائي، إنما الهدف منه هو الوصول إلى تطبيق دولة القانون والحكم الراشد من خلال سن تشريع جيد ومتطور، في منتهى الوضوح والدقة في الصياغة، منسجما مع الدستور وغير متعارض مع القوانين الأخرى، مفهوم عند عامة الناس وقابل للتطبيق.

وتواجه التشريعات الرياضية وخاصة قانون الرياضة المصري رقم (٧١) لسنة (٢٠١٧م) اخطاء واضحة في الصياغة التشريعية ويصل احيانا لوجود تضارب في بعض النصوص القانونية ومنها على سبيل المثال المادة "٤١" تنص على ولا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد أن يجمعوا بين عضوية الاتحاد وعضوية مجلس ادارة مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري، ومادة "٦٨" تنص على يتولى إدارة مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري مجلس إدارة يشكل برئاسة رئيس اللجنة الاولمبية المصرية بصفته وينص الميثاق الأولمبي على ضرورة المحافظة على حيادية المحكمة الرياضية وان تكون مستقلة اداريا عن اللجنة الاولمبية الدولية، واتضح من خلال التطبيق وجود العديد من الاخطاء الخاصة بصياغة التشريعات الرياضية.

ويحاول الباحث الوصول الى التوافق بي مشروعات التطوير التشريعي وتعزيز بناء المؤسسات الرياضية على المستوى الدولي وتغيير أسلوب الادارة الذاتية للرياضة باتجاه المحاسبة والشفافية وملائمة ومسايرة الصياغة التشريعية في المجال الرياضي لجهود النهوض وتطوير الدولة بشكل عام وخاصة انه اصبحت أصول الصياغة القانونية مسألة حتمية في ظل العولمة والاتجاه الدولي الحالي

في توحيد القوانين أصبحت كل دولة لا تستطيع أن تسن قوانينها بمعزل عن القوانين والاتفاقيات الدولية.

**الدراسات السابقة:**

١- قام محمد ابراهيم مغاوري عام (٢٠١٣م) بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف في إطار الجودة وأهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية أو الإحتراق وأن التشريعات القائمة حالياً لا ينطبق عليها معايير جودة التشريع وأنها لا تتلاءم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية أو الاحتراف. (٥)

٢- قام كلا من أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (٢٠١٤م) بدراسة بعنوان أثر القوانين والتشريعات الرياضية في تطوير الرياضة بالسودان، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القوانين والتشريعات الرياضية في تطوير الرياضة بالسودان، ومن اهم النتائج أن القوانين والتشريعات الرياضية بالسودان لا تعمل على تطوير الرياضة. (١)

٣- قام ليث كمال نصراوين عام (٢٠١٧م) بدراسة بعنوان متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، خلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بعملية الصياغة التشريعية من شأنه أن يؤثر إيجابا على إصلاح التشريعات وجعلها أكثر ملائمة للاحتياجات المجتمعية وأكثر قابلية للتطبيق على المراكز القانونية للأفراد التي تصدر لتنظيمها.(٣)

٤- قام محمد ابراهيم مغاوري بدراسة عام (٢٠٢٠م) بعنوان دور التشريعات الرياضية في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية ومن اهم التوصيات يجب توضيح مدى تأثير التشريع عند دخوله حيز النفاذ على الظروف القائمة وخاصة فيما يتعلق بالمراكز القانونية في حالة الغاء او تعديل تشريع ويجب الاهتمام بالرقابة التشريعية. (٧)

٥- دراسة "بينوا سيجان Benoit Seguin وآخرون عام (2005) بدراسة بعنوان "المنظمات الرياضية الوطنية والرعاية تعريف لأفضل تطبيق" واستهدفت الدراسة التعرف على أفضل أساليب الرعاية الكندية وجاءت نتائج الدراسة عدم وجود قوانين لحماية حقوق الرعاة وازدياد الوعي بأهمية الرعاية في الرياضة الكندية، ومن اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بوضع نصوص قانونية تتلاءم مع

الرعاية في كل منظمة رياضية وفقا للهدف منها والذى يتم تحقيقه من خلال الاطار التشريعي الذى تضعه الدولة لكل هيئة من هذه الهيئات وفى اطار اللوائح الداخلية للمنظمات الرياضية. (١٢)

٦- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام ٢٠٠٥ بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية ومن اهم النتائج ان الاتجاهات السياسية الحكومية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية، والتدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة. (١٣)

**مصطلحات البحث:**

**التشريع الرياضي:** مجموعة القواعد العامة المستمدة من المبادئ القانونية وقواعد تنظيم المؤسسات والأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي وتوضح الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات والاختصاصات وتنظيم النشاط الرياضي وفقاً لمعايير وضوابط محلية ودولية تضمن السلطة المسؤولة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (٦: ٩٨)

**الصياغة التشريعية:** تعني تهيئة القواعد القانونية وبناؤها على هيئة مخصوصة وفقاً لقواعد مضبوطة تلبية لحاجة تستدعي التنظيم في سلوك الأفراد والجماعات والهيئات على نحو ملزم.(تعريف إجرائي)

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي من خلال التعرف على:

- معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية
- المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية
- المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية.

**تساؤلات البحث:**

- ماهي معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية؟
- ماهي المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية؟

– ما هي المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية؟

**اجراءات البحث:**

**منهج البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي لملائمته طبيعة البحث.

**مجتمع وعينة البحث:** تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية: (اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية، اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق)

**جدول (١) توصيف مجتمع وعينة البحث**

| م | مجتمع البحث | العينة الاساسية | العينة الاستطلاعية |
|---|---|---|---|
| ١ | اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية | ٢٩ | ٩ |
| ٢ | اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق | ١٩ | ٦ |
| | الإجمالي | ٤٨ | ١٥ |

وقد حصل الباحث على الاستجابات بالطريقة العشوائية.

– **أدوات جمع البيانات:** تم استخدام الاستبيان. كأداة لجمع البيانات وحساب المعاملات العلمية للاستبيان كالتالي:

اولا: الصدق: قام الباحث بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

أ– صدق المحكمين: تم عرض الاستمارة على الخبراء بلغ عددهم (١٠) خبراء وذلك لإستطلاع رأيهم العلمي حول مدى ملائمة المحاور ومدى ملائمة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى ملائمة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة اتفاقهم على العبارات، ولم يتم تعديل أو حذف أي محاور أو عبارات، وقد ارتضى الباحث نسبة الإتفاق ٧٠%

ب–صدق الاتساق الداخلي: قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان وفقًا لرأي الخبراء على عينة استطلاعية بلغت (١٥) فرد لحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين العبارات والمحاور، تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق ايجاد الارتباط الثنائي بين درجة

كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ولم يتم حذف أي عبارات (* قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) =٠.٤٨٢)

ثانيا: الثبات: ثبات الاستبيان: ولتحقيق ثبات الاستبيان، قام الباحث باستخدام معامل (ألفا كرونباخ)، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

**جدول (٢) قيم معاملات ألفا Alpha لمحاور الاستبيان (ن=١٥)**

| المحور | مسمى المحور | قيمة معامل ألفا Alpha |
|---|---|---|
| الأول | معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية. | ٠.٩٠١ |
| الثاني | المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية. | ٠.٨٩٣ |
| الثالث | المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية. | ٠.٨٧٥ |

قيمة ر الجدولية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) = ٠.٤٨٢

يتضح من جدول (٢) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح ما بين (٠.٨٧٥، ٠.٩٠١) وذلك يؤكد على أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

**تحليل ومناقشة النتائج:**

جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الأول

**جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الأول**

**معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية**

| م | العبـــــارات | اوافق | | الى حد ما | | لا اوافق | | مجموع الدرجات المقدرة | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| ١ | الالتـزام بالمراحـل المقـررة لإصـدار التشريع والدقة والوضوح | ٢٨ | ٥٨.٣ | ١٢ | ٢٥.٠ | ٨ | ١٦.٧ | 116 | 80.6 |
| ٢ | استخدام الاداة التشريعية المناسبة وان يكون هنالك سند لإصداره بتلك الاداة . | ٢٥ | ٥٢.١ | ١٥ | ٣١.٣ | ٨ | ١٦.٧ | 113 | 78.5 |
| ٣ | احتـرام قواعـد العدالـة والمسـاواة واحتـرام تـدرج قـوة الالـزام بـين | ٤٠ | ٨٣.٣ | ٨ | ١٦.٧ | ٠ | ٠.٠ | 136 | 94.4 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التشريعات | | | | | | | | |
| ٤ | الاحاطة الكاملة بالمعلومات المتعلقة بالموضوع المطلوب استصدار تشريع او قواعد منظمة له. | ٣٠ | ٦٢.٥ | ١٢ | ٢٥.٠ | ٦ | ١٢.٥ | 120 | 83.3 |
| ٥ | النظر الى دستورية المشروع والتأكد من شبهة عدم الدستورية | ٣٠ | ٦٢.٥ | ١٣ | ٢٧.١ | ٥ | ١٠.٤ | 121 | 84.0 |
| ٦ | موافقة القواعد القانونية بأنواعها (الآمرة، المفسرة، المكملة) | ٤١ | ٨٥.٤ | ٧ | ١٤.٦ | ٠ | ٠.٠ | 137 | 95.1 |
| ٧ | النظر الى مشروع القانون بالمقارنة مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بموضوعه . | ٤٢ | ٨٧.٥ | ٦ | ١٢.٥ | ٠ | ٠.٠ | 138 | 95.8 |
| ٨ | ان يكون حجم القانون معقولا حتى يمكن للشخص العادي ان يلم به لأنه في الاصل هو المخاطب به | ٢٥ | ٥٢.١ | ١٦ | ٣٣.٣ | ٧ | ١٤.٦ | 114 | 79.2 |
| ٩ | التأكد من القاعدة القانونية المزمع صياغتها هل هي اتفاقية، قانون، قانون موحد، قانون نموذجي، لتحدد الالية الواجب اتباعها للصياغة | ٣١ | ٦٤.٦ | ١٣ | ٢٧.١ | ٤ | ٨.٣ | 123 | 85.4 |
| ١٠ | اعتماد الادلة والتوصيات التشريعية لتوفير معيار يمكن من خلاله للهيئات التشريعية ان تراجع وتدخل تعديلات على تشريعاتها في مجال معين او ان تضع نصوصا جديدة . | ٤٢ | ٨٧.٥ | ٦ | ١٢.٥ | ٠ | ٠.٠ | 138 | 95.8 |
| ١١ | ضرورة ان يضمن مشروع القانون المقترح مادة او اكثر تحدد نطاق تطبيقه ويقسم نطاق التطبيق الى (مكاني، موضوعي، شخصي) | ٢٩ | ٦٠.٤ | ١٢ | ٢٥.٠ | ٧ | ١٤.٦ | 118 | 81.9 |
| ١٢ | للقاعدة القانونية صفات أساسية | ٢٨ | ٥٨.٣ | ١٥ | ٣١.٣ | ٥ | ١٠.٤ | 119 | 82.6 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لابد من مراعاتها "قاعدة عامة ومجردة وملزمة. | | | | | | | |
| ١٣ | الالتزام بالموجهات العامة أي المبادئ المقننة للصياغة سواء اكانت صياغة تتعلق بنص قانون عقابي، مدني، ادارى ... وغيرها. | ٣٤ | ٧٠.٨ | ١١ | ٢٢.٩ | ٣ | ٦.٣ | 127 | 88.2 |
| ١٤ | مراعاة فكرة الامن القانوني في المجتمع والتأكد على تمشيه مع كافة قوانين الدولة. | ٣٩ | ٨١.٣ | ٩ | ١٨.٨ | ٠ | ٠.٠ | 135 | 93.8 |
| ١٥ | التأكيد على اهمية ان يلاحظ الصائغ العلاقة بين النظام القانوني واستراتيجية الدولة . | ٢٦ | ٥٤.٢ | ١٥ | ٣١.٣ | ٧ | ١٤.٦ | 115 | 79.9 |
| ١٧ | تحديد ماهية الأغراض من التشريع فالسياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف والتي قد تكون ذات طبيعة اصلاحية ذات ابعاد أو اقتصادية او اجتماعية . | ٢٨ | ٥٨.٣ | ١٦ | ٣٣.٣ | ٤ | ٨.٣ | 120 | 83.3 |

يتضح من جدول (٣) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (78.5٪ – 95.8٪) وقد حصلت العبارة رقم (٧) النظر الى مشروع القانون بالمقارنة مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بموضوعه والعبارة رقم (١٠) اعتماد الادلة والتوصيات التشريعية لتوفير معيار يمكن من خلاله للهيئات التشريعية ان تراجع وتدخل تعديلات على تشريعاتها في مجال معين او ان تضع نصوصا جديدة على أعلى نسبة مئوية (95.8٪) ويرى الباحث ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على اهمية المحور الأول معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية حيث ان الصياغة القانونية هي علم وفن وحرفة لها منهجية ومعايير واساليب وبدونها لا يمكن للصائغ ان يمارس دوره بشكل يحقق

الغاية من التشريع وبالتالي لا بد من قواعد تضبط الالية وتسهل ادراك الغرض من التشريع ادراكاً كلياً اجمالياً وادراكاً تفصيلياً تحليلياً لان ادراك القاعدة القانونية جزء من تطبيقها

ويرى الباحث ان القاعدة القانونية تتكون من عنصرين هما عنصر العلم وعنصر الصياغة. يتعلق عنصر العلم بجوهر القانون وموضوعه، أي بالمادة الأولية التي يتكون منها القانون، وبالعوامل التي تدخل في مضمونه أي القوى الخلاقة للقانون. أما عنصر الصياغة فيتمثل في إخراج هذا المضمون إلى حيز العمل من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها، وتسمى بأساليب صناعة أو صياغة القانون. وعلى هذا فالصياغة القانونية هي بمثابة تحويل المادة الأولية التي يتكون منها القانون إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق وتعد الصياغة القانونية عنصرا هاما من عناصر تكوين القاعدة القانونية، فهي التي تخرجها إلى حيز الوجود ويتوقف نجاح تلك القاعدة على دقة الصياغة ومدى ملائمة أدواتها. لهذا ينبغي مراعاة الدقة في صياغة القاعدة القانونية من خلال اختيار التعبير الفني العملي وأقرب السبل وأفضل الأدوات لتحقيق الغاية المقصودة منها.

ويرى الباحث ان صياغة التشريعات الرياضية الجيدة يجب ان تكون مؤدية للغرض الذي جاءت، ومتفقة مع الأفكار والتصورات والأغراض التي سعت القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وأن تتسم بالوضوح والقابلية للفهم من المخاطبين بأحكامها، ولا تثير المشاكل عند التطبيق ومن المهم أن يكون القانون مصوغاً بلغة بسيطة قريبة ومألوفة من لغة تخاطب الرجل العادي، والتشريع الجيد له قدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة وافية ولفترة كافية له، وعند نظر مشروع قانون الرياضة فلا ضرر من عمل دراسة مقارنة مع القوانين المحيطة بنا، للتعرف على التطور التشريعي الحادث في العالم لا سيما إذا كان لموضوع التشريع المقترح جذور أو امتدادات في اتفاقيات دولية.

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الثاني

المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية

| م | العبـــارات | اوافق | | الى حد ما | | لا اوافق | | مجموع الدرجات المقدرة | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| ١ | قصـــور الدراســـات اللازمـــة لإعـــداد التشريعات الرياضية او ضعفها او عدم الاحاطة العلمية | ٣٣ | ٦٨.٨ | ١٠ | ٢٠.٨ | ٥ | ١٠.٤ | 124 | 86.1 |
| ٢ | بالتشريع مما يدفع المشرع إلى المسارعة بتعـديل التشـريع بعـد فتـرة وجيـزة مـن صدوره. | ٣٠ | ٦٢.٥ | ١٤ | ١٤ | ٤ | ٨.٣ | 122 | 84.7 |
| ٣ | عـــدم اســـتقرار المنظومـــة القانونيـــة الرياضـــية وانعكاســـاتها الســـلبية علـــى الصياغة . | ٢٦ | ٥٤.٢ | ١٤ | ١٤ | ٨ | ١٦.٧ | 114 | 79.2 |
| ٤ | عدم وضـوح الارادة الجليـة للمشـرع فـي الـنص بسـبب ضـعف الحرفـة التشـريعية للصائغ . | ٣٩ | ٨١.٣ | ٩ | ٩ | ٠ | ٠.٠ | 135 | 93.8 |
| ٥ | اللبس والغموض . | ٢٥ | ٥٢.١ | ١٥ | ١٥ | ٨ | ١٦.٧ | 113 | 78.5 |
| ٦ | تجزئة وتداخل النصوص . | ٢٧ | ٥٦.٣ | ١٤ | ١٤ | ٧ | ١٤.٦ | 116 | 80.6 |
| ٧ | عدم مراعـاة تـدرج قـوة الالـزام فيمـا بـين التشريعات (الدستوري القانوني اللائحي) | ٣١ | ٦٤.٦ | ١٢ | ١٢ | ٥ | ١٠.٤ | 122 | 84.7 |
| ٨ | عدم اخذ راي الجهات المعنية بالتشريع . | ٢٦ | ٥٤.٢ | ١٥ | ١٥ | ٧ | ١٤.٦ | 115 | 79.9 |
| ٩ | ظـاهرة التضـخم التشـريعي حيـث ضـعف الصـياغة تُجبـر المشـرع علـى التعـديل لنصـوص قانونيـة قائمـة ممـا يزيـد مـن عدد النصوص الموجودة ضمن الجسد القانوني . | ٢٩ | ٦٠.٤ | ١٣ | ١٣ | ٦ | ١٢.٥ | 119 | 82.6 |
| ١٠ | عـدم وضـوح الاهـداف التشـريعي سـواء لـدى الجهـة القائمـة علـى التشـريع او المشرع | ٣٠ | ٦٢.٥ | ١٣ | ١٣ | ٥ | ١٠.٤ | 121 | 84.0 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | عدم استخدام المتخصصين في مجال التشريعات الرياضية من كليات التربية الرياضية. | ٣٤ | ٧٠.٨ | ١١ | ٢٢.٩ | ٣ | ٦.٣ | 127 | 88.2 |
| ١٢ | عدم وجود معلومات كافية يبنى عليها التشريع الرياضي | ٢٦ | ٥٤.٢ | ١٥ | ٣١.٣ | ٧ | ١٤.٦ | 115 | 79.9 |

يتضح من جدول (٤) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (78.5٪ – 93.8٪) وقد حصلت العبارة رقم (٤) عدم وضوح الارادة الجلية للمشرع في النص بسبب ضعف الحرفة التشريعية للصائغ على اعلى نسبة مئوية (93.8٪) ويرى الباحث ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على اهمية المحور الثاني المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية، وتؤكد نتائج البحث على ان الدقة والوضوح هي خاصية متطلبة إلزاما، وتفيد أن المصطلحات التشريعية ينبغي أن تكون مفهومة، مضبوطة، محددة، واضحة من أجل تفادي التحايل على النص من جهة ومن أجل استيعابه وفهمه من قبل العموم المخاطب به من جهة أخرى.

ويرى الباحث انه مثل هذه المشكلات التشريعية تتسبب فيما يعرف بالقصور التشريعي ويقصد به عدم ملائمة النص القانوني الرياضي للحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع وقت تطبيقه بمعنى اخر عدم تضمن النص القانوني لما تقوم الحاجة اليه من احكام تفصيلية او جزئية في ظل تغيرات جوهرية شهدها المجتمع ويعبر تحقق القصور في التشريع عن تطور المجتمع تطوراً جوهرياً وعدم قدرة النصوص القانونية على مواكبة هذا التطور، ويتحقق القصور في التشريع متى كانت القاعدة التي تعالج المسألة المطروحة على القائم بالتنفيذ موجودة ولكنها غير عادلة او غير منسجمة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وتسمى هذه الظاهرة بالقصور المزيف مقارنة بالقصور الحقيقي (النقص في التشريع)، وتسمى أيضا بالقصور الإيديولوجي لان تغيير الايدولوجية يضطر المشرع الى البحث عن حلول تتلاءم مع تطور المجتمع وحاجاته المتجددة، ويسمى كذلك بالقصور الانتقادي لان القائم على التنفيذ ينتقد القانون القائم لأنه غير ملائم ويسمى ايضاً بقصور

الغاية لان للقانون غاية معينة لا تنسجم القاعدة الموجودة معها لذلك يستحسن تجاهل تلك القاعدة وخلق قاعدة جديدة اخرى محلها.

**جدول (٥) التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الثالث**

**المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية.**

| م | العبـــارات | اوافق | | الى حد ما | | لا اوافق | | مجموع الدرجات المقدرة | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| ١ | متطلبات صياغة التشريعات الرياضية من حيث القسم الشكلي | - | | | | | | | |
| ١/١ | موافقة قواعد اللغة لا بد ان يعرف الصائغ اللغة من حيث تراكيب الجمل ومبناها وصياغتها ومؤداها بشكل يوصل المعنى المطلوب منه. | ٢٩ | ٦٠.٤ | ١٤ | ٢٩.٢ | ٥ | ١٠.٤ | 120 | 83.3 |
| ٢/١ | موافقة القواعد القانونية: فهنالك القواعد الامرة والتي تتعلق بكيان الدولة ومصالحها الاساسية ونظامها العام والقواعد المفسرة المكملة وهي التي تتعلق بمصالح الافراد دون المصالح الاساسية للدولة او نظامها العام. | ٤٢ | ٨٧.٥ | ٦ | ١٢.٥ | ٠ | ٠.٠ | 138 | 95.8 |
| ٣/١ | موافقة الجهة صاحبة التشريع: لمواكبة التطور الذي تشهده الجهة صاحبة التشريع بهدف الارتقاء بمستوى العمل والذي تكون اساسه وبنائه النصوص التشريعية | ٤٠ | ٨٣.٣ | ٨ | ١٦.٧ | ٠ | ٠.٠ | 136 | 94.4 |
| ٤/١ | المؤثرات العامة والخاصة بالنص التشريعي: تعكس العملية التشريعية سياسة الدولة وظروف المجتمع وطبيعته وثقافته بالإضافة الى السياسية التشريعية السابقة والمعاهدات الدولية وعلاقة الدولة بالتشريعات الدولية | ٣٨ | ٧٩.٢ | ١٠ | ٢٠.٨ | ٠ | ٠.٠ | 134 | 93.1 |
| ٢ | متطلبات صياغة التشريعات الرياضية من حيث | | | | | | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القسم الموضوعي | | | | | | | |
| ١/٢ | المعرفة بالقواعد العامة واستراتيجية الجهة صاحبة التشريع. | ٤٠ | ٨٣.٣ | ٨ | ١٦.٧ | ٠ | ٠.٠ | 136 | 94.4 |
| ٢/٢ | التأكد من اليات التنفيذ العملي في مجال الصياغة والهيكلية العامة والية السريان (المكاني، الموضوعي، الزماني) | ٣٣ | ٦٨.٨ | ١٠ | ٢٠.٨ | ٥ | ١٠.٤ | 124 | 86.1 |
| ٣/٢ | التأكيد على الاحكام الموضوعية وهي جملة الافعال والتصرفات والاجراءات والسياسات والالتزامات والحقوق والشروط التي يرغب المشرع في تقنينها | ٣٩ | ٨١.٣ | ٩ | ١٨.٨ | ٠ | ٠.٠ | 135 | 93.8 |
| ٤/٢ | إضافة النصوص التي تحكم التطبيق من حيث الإلزام من ناحية التجريم والعقاب بالإضافة الى الاحكام الختامية. | ٢٧ | ٥٦.٣ | ١٥ | ٣١.٣ | ٦ | ١٢.٥ | 117 | 81.3 |
| ٣ | اساسيات هيكلية الصياغة التشريعية الرياضية بمفاصلها الأساسية | - | | | | | | | |
| ١/٣ | أمر الاصدار: وفيه تقوم الجهة المخولة بإصدار التشريع بإصداره سواء اكان تشريعاً رئيسياً أو تشريعاً فرعياً أو غيره. | ٤٠ | ٨٣.٣ | ٨ | ١٦.٧ | ٠ | ٠.٠ | 136 | 94.4 |
| ٢/٣ | العنوان: يقصد به العنوان الاساسي للتشريع وفيه يكتب نوع القانون ورقمه. | ٢٥ | ٥٢.١ | ١٧ | ٣٥.٤ | ٦ | ١٢.٥ | 115 | 79.9 |
| ٣/٣ | الديباجة: وفيها توضح الغاية من التشريع والهدف الذي يرجوا المشرع تحقيقيه من التشريع | ٢٧ | ٥٦.٣ | ١٤ | ١٤ | ٧ | ١٤.٦ | 116 | 80.6 |
| ٤/٣ | التعريفات: حتى يقل حجم النص بسبب عدم الحاجة الى تكرار التعريف في كل مره يذكر احد هذه العناصر . | ٣٩ | ٨١.٣ | ٩ | ٩ | ٠ | ٠.٠ | 135 | 93.8 |
| ٥/٣ | الاحكام العامة الموضوعية , | ٢٧ | ٥٦.٣ | ١٤ | ١٤ | ٧ | ١٤.٦ | 116 | 80.6 |
| ٤ | المتطلبات اللوجستية للصياغة القانونية للتشريعات الرياضية | - | | | | | | | |
| ١/٤ | هيئات متخصصة في بناء القواعد القانونية وصياغتها: تهيئة جهات متخصصة في | ٣١ | ٦٤.٦ | ١٢ | ١٢ | ٥ | ١٠.٤ | 122 | 84.7 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اقتراح وبناء القواعد القانونية في المراحل التي تتدرج فيها هذه العملية. | | | | | | | |
| ٢/٤ | توفير الكوادر البشرية المناسبة يضمن الإسهام في بناء النظام القانوني في الدولة بصورته المرغوبة، ويحقق الاستقرار والانسجام مع المعايير الدولية. | ٣١ | ٦٤.٦ | ١٣ | ٢٧.١ | ٤ | ٨.٣ | 123 | 85.4 |
| ٣/٤ | ضمان سهولة الحصول على المعلومات والثقافة القانونية للمشتغلين بالصياغة وتوفير مصادر الثقافة القانونية | ٤٣ | ٨٩.٦ | ٥ | ١٠.٤ | ٠ | ٠.٠ | 139 | 96.5 |
| ٤/٤ | وجود مصادر دعم لوجستي معلوماتي تقني دائرة متخصصة بالأبحاث والدراسات وتوفير قاعدة مجموعات مساندة التشريع | ٢٩ | ٦٠.٤ | ١٢ | ٢٥.٠ | ٧ | ١٤.٦ | 118 | 81.9 |
| ٥/٤ | تنمية المهارات القانونية والمهارات المتعلقة بسعة التصور والافتراض للمشتغلين بالعملية التشريعية للجهة المتخصصة بصياغة القوانين وجهات المراجعة القانونية. | ٣٦ | ٧٥.٠ | ٩ | ١٨.٨ | ٣ | ٦.٣ | 129 | 89.6 |

يتضح من جدول (٥) أنه اتجهت استجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (80.6٪ – 96.5٪) وقد حصلت العبارة رقم (٣/٤) ضمان سهولة الحصول على المعلومات والثقافة القانونية للمشتغلين بالصياغة وتوفير مصادر الثقافة القانونية على أعلى نسبة مئوية (96.5٪) ويرى الباحث ان معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية ٧٥% وهذا يدل على اهمية المحور الثالث المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية.

وتؤكد نتائج البحث على ان القاعدة القانونية هي محصلة تفاعل عوامل ومعطيات رئيسية أبرزها المعطيات الطبيعية أي الظروف التي يوجد فيها الإنسان سواء كانت ظروف مادية أو معنوية أو أن تكون معطيات اقتصادية واجتماعية، وهذه الحقائق وإن كانت غير كافية لإنشاء القاعدة القانونية إلا أنها تعد المادة الخام الأولية التي يجب أن يقف عليها المشرع عند البدء في التفكير في إنشاء قاعدة قانونية أو محاولة رسم حدود أو نطاق المسائل القانونية التي يريد تنظيمها، وايضا المعطيات

التاريخية، أي التراث الذي خلفته الأجيال السابقة للبشرية في مجال ينظم علاقاتها الاجتماعية من عرف وعادات وتقاليد. ولكن تلك الحقائق لا تتصف بالجمود كالحقائق الطبيعية لذا يجوز التدخل في تشكيلها وما يواكب الظروف العصرية للمجتمع، وكذلك المعطيات العقلية، أي الحقائق العقلية التي يمكن أن يستخلصها العقل من الحقائق الطبيعية والتاريخية فيقوم بالكشف عنها وتجسيدها وايضا المعطيات المثالية، أي آمال الهيئات الرياضية وأمانيها وطموحاتها المستمرة نحو النهوض بالتشريعات وتطويرها، وبهذا تكون المعطيات المثالية قادرة على التأثير في المعطيات الثلاثة السابقة.

والمشرع في حاجة إلى استحضار هذه المعطيات وتفعيلها معا، لتحديد أهداف وملامح التشريع المرجو ثم لصياغته بالطريقة الملائمة وربما يراه البعض أمرا تنظيريا أكثر من اللازم، لكنه في الحقيقة تجسيد لمنطق بسيط وهو العقلانية والنظرة الشمولية في التعامل مع قضايا الصياغة التشريعية ويرى الباحث انه يتمثل المضمون التشريعي في قواعد ترمى إلى تحقيق مصالح وتصاغ في صورة نصوص .وهذا هو" فن الصياغة القانونية "، ويقصد به مجموعة الوسائل والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية في نصوص تشريعية تعين على تطبيق القانون من الناحية العملية، وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية، ويجب استخدام مناهج وأساليب في الصياغة تمكن قدر الإمكان المستطاع من احتواء كافة الوقائع في مجال القواعد القانونية، ويأتي فن الصياغة القانونية لإشباع هذه حاجات المجتمع الرياضي، كما يجب الاستعانة بالطرق والأساليب المتبعة في البلاد الأخرى لصياغة أحكام القانون الرياضي والاستفادة منها بما يتلاءم مع امكانياتنا وظروفنا وقدراتنا البشرية والمالية والتكنولوجية والتشريعية.

**الاستنتاجات:**

**استنتاجات خاصة المحور الأول معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية:**

- قلة الاهتمام بالتأكيد على اهمية ان يلاحظ الصائغ العلاقة بين النظام القانوني واستراتيجية الدولة

- عدم تحديد ماهية الأغراض من التشريع فالسياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف والتي قد تكون ذات طبيعة اصلاحية ذات ابعاد أو اقتصادية او اجتماعية

**استنتاجات خاصة بالمحور الثاني المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية**

- قصور الدراسات اللازمة لإعداد التشريعات الرياضية او ضعفها او عدم الاحاطة العلمية
- عدم اخذ راي الهيئات الرياضية المعنية بالتشريع .
- عدم وضوح الاهداف التشريعي سواء لدى الجهة القائمة على التشريع او المشرع
- عدم وجود معلومات كافية يبنى عليها التشريع الرياضي
- ظاهرة التضخم التشريعي حيث ضعف الصياغة تُجبر المشرع على التعديل لنصوص قانونية قائمة مما يزيد من عدد النصوص الموجودة ضمن الجسد القانوني .

**استنتاجات خاصة المحور الثالث المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية.**

**- متطلبات صياغة التشريعات الرياضية من حيث القسم الشكلي من حيث :**

- موافقة قواعد اللغة لا بد ان يعرف الصائغ اللغة من حيث تراكيب الجمل ومبناها وصياغتها ومؤداها بشكل يوصل المعنى المطلوب منه.
- موافقة القواعد القانونية: فهنالك القواعد الامرة والتي تتعلق بكيان الدولة ومصالحها الاساسية ونظامها العام والقواعد المفسرة المكملة وهي التي تتعلق بمصالح الافراد دون المصالح الاساسية للدولة او نظامها العام.
- موافقة الجهة صاحبة التشريع: لمواكبة التطور الذي تشهده الجهة صاحبة التشريع بهدف الارتقاء بمستوى العمل والذي تكون اساسه وبنائه النصوص التشريعية
- المؤثرات العامة والخاصة بالنص التشريعي: تعكس العملية التشريعية سياسة الدولة وظروف المجتمع وطبيعته وثقافته بالإضافة الى السياسية التشريعية السابقة والمعاهدات الدولية وعلاقة الدولة بالتشريعات الدولية

**- متطلبات صياغة التشريعات الرياضية من حيث القسم الموضوعي**

- المعرفة بالقواعد العامة واستراتيجية الجهة صاحبة التشريع.

- التأكد من اليات التنفيذ العملي في مجال الصياغة والهيكلية العامة والية السريان (المكاني، الموضوعي، الزماني)
- التأكيد على الاحكام الموضوعية وهي جملة الافعال والتصرفات والاجراءات والسياسات والالتزامات والحقوق والشروط التي يرغب المشرع في تقنينها
- إضافة النصوص التي تحكم التطبيق من حيث الإلزام من ناحية التجريم والعقاب بالإضافة الى الاحكام الختامية

**التوصيات:**

**توصيات خاصة المحور الأول معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية**

- الالتزام بالمراحل المقررة لإصدار التشريع والدقة والوضوح
- استخدام الاداة التشريعية المناسبة وان يكون هنالك سند لإصداره بتلك الاداة .
- احترام قواعد العدالة والمساواة واحترام تدرج قوة الالزام بين التشريعات
- الاحاطة الكاملة بالمعلومات المتعلقة بالموضوع المطلوب استصدار تشريع او قواعد منظمة له.
- النظر الى دستورية المشروع والتأكد من شبهة عدم الدستورية
- ان يكون حجم القانون معقولا حتى يمكن للشخص العادي ان يلم به لأنه في الاصل هو المخاطب به
- التأكد من القاعدة القانونية المزمع صياغتها هل هي اتفاقية، قانون، قانون موحد، قانون نموذجي، لتحدد الالية الواجب اتباعها للصياغة

**توصيات خاصة بالمحور الثاني المشكلات التي تواجه الصياغة القانونية للتشريعات الرياضية**

- عدم السرعة في اصدار التشريع مما يدفع المشرع إلى المسارعة بتعديل التشريع بعد فترة وجيزة من صدوره.
- يجب استقرار المنظومة القانونية الرياضية حتى لا تنعكس سلباً على الصياغة .
- يجب وضوح الارادة الجلية للمشرع في النص بسبب ضعف الحرفة التشريعية للصائغ .
- يجب ازالة اللبس والغموض وعدم التجزئة وتداخل النصوص .
- يجب مراعاة تدرج قوة الالزام فيما بين التشريعات (الدستوري القانوني، اللائحى)

- يجب استخدام المتخصصين في مجال التشريعات الرياضية من كليات التربية الرياضية

**توصيات خاصة المحور الثالث المتطلبات اللوجستية لصياغة القاعدة القانونية في التشريعات الرياضية.**

- يجب توفير المتطلبات اللوجستية للصياغة القانونية للتشريعات الرياضية
- يجب اشتراك الهيئات المتخصصة في بناء القواعد القانونية وصياغتها: تهيئة جهات متخصصة في اقتراح وبناء القواعد القانونية في المراحل التي تتدرج فيها هذه العملية.
- يجب توفير الكوادر البشرية المناسبة يضمن الإسهام في بناء النظام القانوني في الدولة بصورته المرغوبة، ويحقق الاستقرار والانسجام مع المعايير الدولية.
- اهمية ضمان سهولة الحصول على المعلومات الثقافة القانونية للمشتغلين بالصياغة وتوفير مصادر الثقافة القانونية
- ضرورة وجود مصادر دعم لوجستي معلوماتي تقني دائرة متخصصة بالأبحاث والدراسات وتوفير قاعدة مجموعات مساندة التشريع
- يجب تنمية المهارات القانونية والمهارات المتعلقة بسعة التصور والافتراض للمشتغلين بالعملية التشريعية للجهة المتخصصة بصياغة القوانين وجهات المراجعة القانونية

**المراجع العلمية:**

**اولا: المراجع العربية:**

١- أحمد ادم أحمد، هدى عبدالرحيم عمارة: أثر القوانين والتشريعات الرياضية في تطوير الرياضة بالسودان، بحث علمي منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية البدنية والرياضة، ٢٠١٤م.

٢- كمال درويش وآخرون: النظم الرياضية والبنية التشريعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٣- ليث كمال نصراوين: متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، بحث علمي منشور، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، المؤتمر السنوي الرابع القانون أداة للإصلاح والتطوير العدد الثاني، مايو ٢٠١٧م.

٤- محمد ابراهيم مغاوري: بعنوان السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية في مجال الأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٧م.

٥- محمد ابراهيم مغاوري: بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف في إطار الجودة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٣م

٦- محمد ابراهيم مغاوري: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، مركز الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م.

٧- محمد ابراهيم مغاوري: دور التشريعات الرياضية في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية، بحث علمي منشور، المجلة العلمية لكلية التربية الرياضية، جامعة اسيوط، ٢٠٢٠م.

٨- محمد ابراهيم مغاوري: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٢١م.

٩- ناجى اسماعيل حامد، محمد ابراهيم مغاوري: الإداري المحترف، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٠- نبيه عبد الحميد العلقامى: التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة، المصرية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١١- نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاوري: تصور مقترح لإدارة المخاطر القانونية في المجال الرياضي، بحث علمي منشور، المجلة العلمية بكلية التربية البدنية والرياضة للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٩م.

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**

12- Beniot Seguin. Kennethteed and Norman o- reilly: national sports Organizations and sponst ship an identification of the best Praeticesint .j. spot management and marketing vol .nos 12- 2005.

13- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stakeout power at the local level ,Journal des Scion's et techniques des activities physiques et sportive, Vol.10,No.20 , Grenoble , France , 2005 .